

أسياد العمانية تستهدف تنمية الصادرات وتعزيز الربط التجاري

استهدف رفع العوائد والتحول إلى منظومة اقتصادية متكاملة



تحولات استراتيجية

والخضروات التي استقبلتها الموانئ إلى 245 ألف طن بنسبة زيادة بلغت ما يقارب 400 في المئة عن عام 2019. وأوضح الرئيس التنفيذي للموانئ والمحطات في مجموعة أسياد أن السفن التجارية التي زارت الموانئ المذكورة ارتفعت إلى 4350 سفينة في عام 2020 بزيادة نسبتها 5 في المئة عن عام 2019، إلا أنه ونتيجة لتأثير الحركة السياحية في السلطنة كغيرها من دول العالم بسبب تأثيرات فايروس كورونا؛ فقد انخفض عدد السفن السياحية بنسبة 72 في المئة حيث استقبلت الموانئ 64 سفينة فقط في عام 2020.

وأكد أنه كان لهذه الموانئ دور محوري في الربط بين محافظات السلطنة في عام 2020 نتيجة لإغلاق المنافذ البرية بين السلطنة والدول المجاورة، من خلال تسهيل تسيير رحلات مباشرة من ميناء سناص إلى مختلف موانئ محافظة مسندم لنقل مختلف المواد والمؤن الأساسية بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية. وكانت سلطنة عمان قد أعلنت في وقت سابق نجاحها في تصدير أول شحنة من المواد الغذائية إلى المملكة العربية السعودية بنظام النقل الدولي البري "تير" بتخفيض بنحو 30 في المئة من الرسوم الجمركية واختصار 50 في المئة من الوقت مقارنة بنظام النقل العادي.

والتوسطة من مؤشرات تشغيلية مرتفعة خلال العام الماضي 2020 رغم الظروف الاقتصادية التي فرضتها الجائحة، أكدت الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها موانئ السلطنة نتيجة توسعها مختلف الأسواق الإقليمية وسرعة الوصول إليها، مما يعزز من المكانة اللوجستية للسلطنة كمحور ونقطة اتصال مختلف الأسواق الهندية والآسيوية والخليجية.

وأشار إلى أن الإحصائيات للأعمال التشغيلية في موانئ السلطان قابوس والسويق وشناص وخصب أظهرت تحقيق تطور إيجابي في الاستيراد المباشر للمواد الغذائية وخاصة الفواكه والخضروات من الدول الإقليمية في عام 2020؛ إذ ارتفع استيراد البضائع العامة إلى 1.722 مليون ألف طن بنسبة 17 في المئة عن عام 2019.

كما أشار إلى أن موانئ السلطان قابوس والسويق وشناص وخصب أتت دورا حيويا ومحوريا في تحقيق وتأمين متطلبات الأمن الغذائي منذ شهر أبريل من العام الماضي 2020. وكانت هذه الموانئ وجهة مباشرة لمختلف سفن نقل المواد الغذائية من مختلف الأسواق الإقليمية ورفد الأسواق المحلية باحتياجاتها بمعدل 40 رحلة أسبوعيا، أسهم في تحقيق التوازن في العرض والطلب دون أي تأثيرات جانبية على الأسعار، حيث ارتفع حجم الفواكه

وتسويقية لموانئ السلطنة لجذب العديد من الخطوط الإقليمية، وفتح رحلات مباشرة من الأسواق الخليجية والهندية والباكستانية والإيرانية ودول القرن الأفريقي.

وتهدف هذه الخطوات إلى تعزيز جودة ووفرة المنتجات؛ نتيجة سرعة توصيلها وخفض تكلفة الشحن، حيث ساهم الاستيراد المباشر من دول المنشأ في خفض التكلفة على المصدرين والمستوردين عبر هذه الموانئ بنسبة 20 في المئة، وبالتالي انخفاضها على المستهلك في السلطنة.

وتابع أن موانئ السلطان قابوس والسويق وشناص وخصب جاهزة للتعامل واستقبال السفن التجارية من مختلف الأسواق الإقليمية، وتزويدها بمختلف التسهيلات اللوجستية والإدارية لضمان إتمام عملية رسو ومغادرة السفن للأرصاف بأمان وكفاءة.

ويهدف القطاع اللوجستي دورا محوريا في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى في السلطنة وتحقيق النمو للاقتصاد الوطني حيث تسعى أسياد لدعم الصادرات العمانية للدول المجاورة، واختزال وقت وتكلفة التصدير وتشجيع الصناعات العمانية.

وتشدد العبري على توفير خدمات النقل والشحن من الموانئ إلى مختلف الأسواق المحلية، مثنيا على الجهود الكبيرة المستمرة التي تقدمها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وإسهامهما في رفع جاهزية الموانئ في كافة المجالات الفنية والإدارية والتشغيلية.

وسبق ونفذ الفريق التجاري في مجموعة أسياد حملات ترويجية

تستهدف مجموعة أسياد للخدمات اللوجستية تعزيز الربط التجاري وتنمية صادراتها من الغذاء حيث تؤكد الشركة جاهزية الموانئ المتوسطة في تأمين سلسلة الإمداد للفواكه والخضروات والمواد الغذائية وربطها بخطط تجارية إقليمية ما يدعم زيادة العوائد ويسرع خطط التحول إلى منظومة اقتصادية متكاملة.

مسقط - أكدت مجموعة أسياد جاهزية الموانئ المتوسطة للتعامل مع مختلف الخطوط التجارية الإقليمية لتعزيز الاستيراد المباشر وتلبية احتياجات الأسواق المحلية من السلع والبضائع والمواد خلال شهر رمضان. وأشار أحمد بن محمد العبري الرئيس التنفيذي لموانئ ومرافئ أسياد أن "استراتيجية أسياد تهدف إلى رفع العوائد الاقتصادية لهذه الموانئ وتعزيز أدوارها التشغيلية، وتحولها من مجرد محطات عبور لمختلف السلع والبضائع، إلى منظومة اقتصادية متكاملة".

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية للعبري قوله أن "هذه الخطط تسهم بفعالية في دعم الأنشطة التجارية وإثراء الاقتصاد الوطني، وفتح فرص أعمال جديدة لرؤاد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

وتابع أن موانئ السلطان قابوس والسويق وشناص وخصب جاهزة للتعامل واستقبال السفن التجارية من مختلف الأسواق الإقليمية، وتزويدها بمختلف التسهيلات اللوجستية والإدارية لضمان إتمام عملية رسو ومغادرة السفن للأرصاف بأمان وكفاءة.

ويهدف القطاع اللوجستي دورا محوريا في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى في السلطنة وتحقيق النمو للاقتصاد الوطني حيث تسعى أسياد لدعم الصادرات العمانية للدول المجاورة، واختزال وقت وتكلفة التصدير وتشجيع الصناعات العمانية.

وتشدد العبري على توفير خدمات النقل والشحن من الموانئ إلى مختلف الأسواق المحلية، مثنيا على الجهود الكبيرة المستمرة التي تقدمها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وإسهامهما في رفع جاهزية الموانئ في كافة المجالات الفنية والإدارية والتشغيلية.

وسبق ونفذ الفريق التجاري في مجموعة أسياد حملات ترويجية

إقالة حاكم البنك المركزي السوري لا تقدم أو تؤخر تغطية الأزمة السياسية

بإجراءات مالية فاقدة للجدوى

يرى مراقبون وخبراء أن إقالة الرئيس السوري بشار الأسد لحاكم البنك المركزي لن تعالج أزمة تهاوي الليرة، لأن الأزمة السياسية والتذبذب لا علاقة لهما بأسعار الفائدة وتهاوي الليرة، فيما تحاول السلطات من خلال قرارها الإيهام بأن القرار نابع من خيارات مالية.

وبلغ سعر الصرف في السوق السوداء 3200 ليرة للدولار، بينما السعر المعتمد من البنك المركزي يعادل 1256 ليرة مقابل الدولار.

وكان الأسد عين قرفول حاكما للبنك المركزي في سبتمبر 2018، بعدما شغل منصب عدة في المؤسسة المالية بينها النائب الأول للحاكم.

وفي بيان إعلان فرض العقوبات عليه، أفادت وزارة الخزانة الأميركية أن قرفول اجتمع في سبتمبر برجال أعمال سوريين بهدف الحصول منهم على تمويل يهدف إلى تحسين وضع الليرة.

ويعيش غالبية السوريين اليوم تحت خط الفقر. ووفق برنامج الأغذية العالمي، يعاني 12.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي.

ويعاني السوريون اليوم من الارتفاع الهائل في الأسعار، كما ينتظرون ساعات طويلة للحصول على كميات قليلة من البنزين المدعوم، الذي رفعت الحكومة سعره بأكثر من خمسين في المئة، وسط أزمة محروقات حادة.

وضغطت الأزمة اللبنانية على مصدر رئيسي للدولار بالنسبة إلى سوريا، مما أدى إلى إلحاق المزيد من الضرر بعملية تثن تحت وطأة سنوات من العقوبات الغربية وصراع مدمر مستمر منذ نحو عشر سنوات.

وحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة في تقرير صدر في سبتمبر 2020، بلغ إجمالي الخسائر المالية التي مُني بها الاقتصاد السوري بعد ثماني سنوات من الحرب فقط نحو 442 مليار دولار.

والحق هبوط الليرة بالناشطة الأعمال مع تردد الكثير من التجار وشركات التجارة في البيع أو الشراء، في بلد يلجأ فيه كثيرون إلى المدخرات الدورية للحفاظ على أموالهم.

وطيلة الأشهر الماضية تعالت انتقادات أوساط اقتصادية للتدبيرات والسلطات في التدخل لحماية احتياطياتها من النقد الأجنبي، مما زاد الضغوط على الليرة، في ظل تراجع حاد في التحويلات النقدية من الخارج، والتي تمثل مصدرا مهما للنقد الأجنبي، من عشرات الآلاف من السوريين المقيمين في دول متضررة من كورونا.

وبلغ متوسط الراتب الشهري للموظفين في القطاع العام في مناطق سيطرة الحكومة السورية مطلع العام 2021 حوالي عشرين دولارا وفق سعر الصرف في السوق السوداء، فيما بلغ متوسط راتب الموظفين في القطاع الخاص حوالي خمسين دولارا.

وقدرت قيمة كلفة السلعة الغذائية الأساسية لأسرة مكونة من خمسة أفراد لمدة شهر بحوالي 136 دولارا وفق سعر الصرف في السوق السوداء.

وكانت لقانون العقوبات الأمريكي المعروف باسم قيصر آثار مدمرة على الاقتصاد السوري، حيث تجلّى ذلك في استهداف كل شخص أجنبي يتعامل مع الحكومة السورية وحسن الكيانات الروسية والإيرانية في سوريا، وشمل مجالات عدة من البناء إلى النفط والغاز.



قرار فاقد للجدوى الاقتصادية

الحاكم لم يؤد دوره في تدخلات حقيقية للجم تدهور سعر الصرف في السوق السوداء

وقال محلل اقتصادي في دمشق، فضل عدم الكشف عن اسمه لحساسية الموضوع، في تصريحات صحافية إن "أداء البنك المركزي في المرحلة الماضية كان سلبيا، ولم يؤد الحاكم دوره في تدخلات حقيقية" للجم تدهور سعر الصرف في السوق السوداء.

واعتبر أن البلاد بحاجة اليوم وعلى وقع التخفيضات الاقتصادية إلى "وجود أكثر حيوية وقادرة على مواكبة التطورات".

ويرى خبراء أن القرار الحكومي لن يعالج الأزمة الاقتصادية ولن يحسن وضع الليرة نظرا لأن الأزمة الحقيقية تكمن في تذبذب القرار السياسي لا بالإجراءات المالية في حين تحاول السلطات تخفية هذه الأزمة بإجراءات مالية فاقدة للجدوى.

ويشير محللون إلى أن الرئيس السوري حاول تسويق قراره في خاتمة الإجراء المالي للإيهام بالإصلاح في وقت يزيد فيه الاضطراب السياسي من استنزاف الليرة.

وتشهد سوريا، التي دخل النزاع فيها الشهر الماضي عامه الحادي عشر، أزمة اقتصادية خانقة فاقمتها العقوبات الغربية وإجراءات فايروس كورونا، فضلا عن الانهيار الاقتصادي المتسارع في لبنان المجاور، حيث يودع سوريون كثيرون، بينهم رجال أعمال، أموالهم. ومنذ بدء النزاع، تدهور سعر صرف الليرة السورية بنسبة قاربت 99 في المئة في السوق السوداء.

وبدأ الشهر الماضي، سجلت الليرة السورية تدهورا قياسيا حين تخطى سعر الصرف عتبة أربعة آلاف مقابل الدولار، قبل أن تعود وتحسن بعض الشيء.

ووفق صحيفة "الوطن" المقربة من الحكومة، فرضت الحكومة السورية سلسلة من الإجراءات للحد من تدهور الليرة، بينها وقف استيراد بضائع تُعد "كماليات" وملاحقة الصرافين غير الشرعيين.

تحديات تواجه خطة الجزائر

للتخلص من تبعية النفط في تمويل الاقتصاد

الشمال والمناطق الصحراوية (جنوب). وفشلت مساعي الحكومات المتعاقبة منذ عقود في رفع صادرات البلاد غير النفطية التي لم تتجاوز 3 مليارات دولار في أحسن الأحوال.

ويرى مسؤول القسم الاقتصادي بصحيفة الخبر، (خاصة)، حفيظ صوالي، أنه من الصعب الجزم على المدى القصير بنجاح خطة الإنعاش الاقتصادي، التي تتطلب في البداية توفير وتهئية ظروف موضوعية وواقعية لنجاحها.

ويوضح صوالي أن بيانات التجارة الخارجية تشير إلى أن الصادرات غير النفطية والغازية بلغت عام 2020 نحو 2.26 مليار دولار، مقابل 2.58 مليار دولار في 2019 بتراجع نسبته 12.59 في المئة.

ويضيف "وفقا لبيانات الصادرات خارج المحروقات يلاحظ أن 5 مصدرين فقط يسيطرون على 73 في المئة من مبيعات البلاد للخارج من غير القطاعات النفطية والغازية، من أصل 1153 مصدرا خارج المحروقات تحصيلها الجزائر".

أما محور التجديد الاقتصادي فورد فيه 12 بندا، وركز على تحسين فعلي مناخ الأعمال وتبسيط قوانين الاستثمار وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تكبح المستثمرين.

ويعتزم الرئيس الجزائري أيضا تطوير شعب صناعية على غرار الصناعات الزراعية والغذائية والإلكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية والميكانيك والصيدلة.

أحمد سواهلية
السلطات عليها أخذ
التحديات بعين الاعتبار
منفا عز الميزانية

كما سيحظن قطاع المناجم باهتمام حكومة الرئيس تبون، وفق الوثيقة، وسيتم استغلال مناجم الفوسفات والذهب والحديد والزنك والرخام.

وجاء في خطة تبون تركيز الحكومة على تطوير الزراعة، بالوصول إلى تلبية حاجيات البلاد من المنتجات الزراعية والحيوانية بحلول 2024، وتكثيف عمليات الزراعة الجبلية في

وبلغت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي نزلتها منتصف 2014 عندما تجاوزت 194 مليار دولار، لكنها سرعان ما تهاوت بفعل الأزمة النفطية.

ويعاني اقتصاد الجزائر تبعية مفرطة للمحروقات، إذ تمثل عائدات النفط والغاز 93 في المئة من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي.

وبلغت الصادرات غير النفطية في الجزائر عام 2020 نحو 2.26 مليار دولار، مقابل 23 مليار دولار هي صادرات المحروقات.

وتضمنت خطة الرئيس تبون ثلاثة محاور كبرى ونحو 20 بندا لإصلاح وإنعاش اقتصاد البلاد المتضرر من ثنائية فايروس كورونا وهبوط أسعار النفط.

وتصدر الإصلاح المالي المحاور الكبرى لخطة لإنعاش اقتصاد الجزائر، إضافة إلى التجديد الاقتصادي ومقاربة اقتصادية لمكافحة البطالة وخلق الوظائف في السوق المحلية.

وتضمن الإصلاح المالي عدة بنود، هي: مراجعة النظام الجبايي واعتماد قواعد جديدة لحكومة الموازنة وتحديث النظام البنكي.